الذهب لانحو ما جاز له بالذهب وحلي الفضة لانحو اجارة بالفضة قال الرافعي وهذا ظاهر لكن وجه
الا الشيخ علي القول بان موردها العين اسهى وفي كل واحد من هذه الفوائد نظر اما الاولى فقوله ان
المنافع لا تقبض مقبوضة بقبض العين فلم يؤثر فيها القبض يرده قولهم في كتاب السلم انه يجوز ان يكون
رأس المال منفعة ويعتبر بقبض العين ولو كانت لا تقبض مقبوضة لم يصح جعل رأس المال منفعة ويلزم
الماوردي ان لا يصح السلم واما الفائدة الثانية فلان مورد العقل على المنفعة لم يمنع ذلك في
كل منفعة مقبوضة بل في منفعة مقبوضة واذا كانت العين غير مقبوضة فمنفعتها الرابعة اولى
اما الثالثة وهي مسئلة القرض فلان من اكتفى بالاجارة في القرض لا فرق عنده بين ان تكون مورد ها
العين او المنفعة لانها على كل تعد بذلا تزيل الملك عن العين وان ورد على العين واما الرابعة فلان
عقد الاجارة لا يستفاد به ملك العين حتى يقال يجري فيه الربا ويكون بعلم جريان الربا في بيع لا يشتمل ملك
بالعقد وحرم الرابع بابا المنافع فيها حتى لو اجر داره منفعة داره بن او اجر حلي ذهب بذهب جاز
ولا يشترط القبض في المجلس من شرح المنهاج لان قاضي شهبة قال الامام العلامة ابو الفضل ابن حسن
العسقلاني في فتح الباري في باب اقتضاء السلام ما لفظه ويدخل فيه من مر علي من يظن انه اذا سلم
عليه لم يرد فانه يشرع له السلام ولا يترك لهذا الظن لانه قد يخطئ قال النووي واما قول من الاخص
عمه ان ذلك يكون سببا لهم الاجر فهو عبارة فان المامورات الشرعية لا يترك لمثل هذا ولو اعملنا هذا
لبطل لكان كثير من المسنونات قال وبتقدير ان يقع له ذلك ان يقول له بعد ذلك لطيفة يرد السلام واجب //
فينبغي ان يرد لسقوط عنك الفرض وينبغي اذا تعادى على الترك ان يحمله من ذلك لانه حوادي ويصح
ابن حجر في شرح الاتمام المقالة التي نقلها النووي بان مفسدة تفويت التعلم في
المعصية اشد من ترك مصلحة السلام عليه ولا سيما والمشتمل الافشاء قد حصل مع عدم وقوع الباري في شرح البخاري
وقال الشيخ الامام عز الدين بن عبد السلام رحمه الله تعالى اما بعد فاني نظرت فرأيت السعادة والشقاوة
تدوران على مركز الارادة وبتمهيد قبول يدق عن التحقيق ومضمون يقصر صاحبه الى زيغ قبول التوفيق
والامر يقتضي والارادة تقتضي فما وهبه الامر نهيته الارادة الامر يقول افعل والارادة تقول
لا تفعل والفعال لما يريد لا يسئل عما يفعل فقوم علقوا بالامر فزلوا وقوم علقوا بالارادة فضلوا
وقوم جمعوا بين الامر والارادة فهدوا الى الصراط المستقيم واستقاموا واما الذين تمسكوا بالامر
اضافوا الفعل الى نفسهم وجعلوا الانفسهم تدبيرا وفعلا وقالوا ان الله تعالى لم يخلق الشر ولم يقدره
ولم يرده وانما هو من خلق انفسهم ليس لله فيه ارادة وزعموا بجهلهم ان ذلك ينفيه للباري عز وجل
عن القبائح والرد ايل ان يخلقها لعبده ويقدرها عليه فجمعوا بهذا عموا وضلوا من حيث لا يشعرون
ما شاء الله

ما شاء الله عز وجل اذا شاء الله في فعله وخلقه وتدبيره ولزمهم في اعتقادهم ذلك ابطال
الامر والنهي وان يعصيه اكثر من الطاعة والشر اعم من الخير والكفر اكثر من الايمان فاذا اعتقد
ان الله تعالى لم يرد الشر ولا المعصية وانت قد اردتها لنفسك ثم وجد مرادك دون مراده
فان ارادته اذا غالبة لارادته وقد علمته في حكمه وقهرته في ملكه وكان الذي تريد لا الذي يريد
وبعد العبد فيصح من مخلوق ومتى وفاق كيف عن له الخلق والامر وبين قوله الحق والله
خلقكم وما تعملون ثم لا يخلو سبحانه وتعالى اما ان يكون فعل وقوعه في المعصية عالما بها
امر لا وان قلت غير عالم فقد كفرت اجماعا وان قلت انه عالم بها بمشيتك فعل وقوعها منك
فلا يخلو اما ان تكون قادرا على منعك عنها وردها عنك امر لا فان قلت انه غير قادر على منعها
منك ودفعها فقد كفرت اجماعا وان قلت انه قادر على منعها ثم لم يمنعها عنك ولا دفعها وهو
لا يريدها على زعمك فقد ابطلت مذهبك واكذبت نفسك ودحضت حينئذ انه قدرها
عليك فعل كذلك واذا ارادها منك بدليل قوله انا كل شيء خلقناه بقدر واما الذين تمسكوا بالارادة
وهي المشيئة اجالوا فيها علم على خالقهم وقطعوا بانطاق العبود به وقرؤا اعمالهم وقالوا نحن
مجبورون بحكمه مقهورون لمشيئته لو شاء هدانا ولكن مشغولون فيما قدره علينا وقضاه
فينا فمحى في قبضة قهره لا تتوجه علينا محمد امره ولزمهم في اعتقادهم ابطال الامر والنهي
ولا معنى لانزال الكتب وارسال الرسل فان الله انزل الكتب مشحونة بالامر والنهي لانا نقضا
والقدر وان رسل الرسل دعاة الى الله ادلاء في طريق الله اعلاما على محمد الله قائمين بالحدود
قال الله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا واذا اردنا ان نهلك قرية امرنا مترفيها
ففسقوا فيها فحق عليها القول فوجب الجزاء فقد مرنا هاتدميرا فجعل الامر والنهي
حجة على العباد لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل فمن تمسك بالمشيئة ولم
يطرق الى الامر فقد قطع تطاق العبودية وابطل حجة الله على خلقه فلله الحجة البالغة على
سائر الخلق اجمعين فقد اشار سبحانه وتعالى في هذه الاية الى حكمة الامر والارادة اما الامر
فقد جعل لكل نوع فعل واضافه اليه اضافة كسبية ومنسبية لا اضافة خلقية فان الشيء
الى السبب كما يضاف الى المسبب بدليل قوله تعالى مخبرا عن الاصنام انهن اضللن كثيرا من الناس
مع انهن جماد لا يسمعن ولا يبصرن فلما كن سببا الى الاضلال اضافه اليهن ومما مثال اضافة
الفعل اليك واضافتهم اليه امثال حمل الثقل بين يدي رجلين احدهما قادر على حمله ونقله والاخر

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)